مشاهد يوميـــة

ازدواج ...

عبدالرحمن بجاش

■... لفت نظري ما ذكره د.صالح باصُرّه رئيس جـامـعـة صنعـاء من أن رؤسـاء الجامعات الأهلية والخاصة في نفس الوقت هم أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء ، قبل أن أخوض في الأمر أود التأكيد على أن لكل انسـان الحق في البـحث عن الرزق الحـلال ومن حـقـه أن يخـتـار نوع ومكان الوظيفة لكن من حقنا كمجتمع أن نأخذ منه مـا يخـصنا بمعنى أنه إذا كـان مـدرساً في الجامعة فمن حق طلابه عليه أن يمنحهم كل الوقت المبين في شروط العقد أو التوظيف ، والعقد شريعة المتعاقدين ، كمـا أن هناك العقد الاجتماعي...

إذ كيف يمكن لمدرس جامعي أن يوزع نفسه بين قاعة المحاضرات ورئاسة جامعة وأحياناً كثيرة عضوية لجان مختلفة هنا وهناك...

ولا يقتصر الأمر على هؤلاء الموزعين قدراتهم بين الجـامـعـات بل ان مسـؤولين في مـواقع قـيـادية كـبـيـرة يحـرصـون على أن يظلوا مدرسين في جامعة صنعاء ، وقد يكون ذلك من حـقـهم اتقاء لما هو قـادم فـتـظل قـاعـة المحاضرات خط رجعة وإذا نحن اعترفنا لهم بحقهم ، يظل السؤال : كيف يمكن لمثل هذا المسـؤول الـتـوفـيـق بين الـعـمل الاداري الذي يستهلك الوقت كله وبين التدريس؟

وهناك نوع ثالث من مدرسي الجـامـعـة أولئك الذين يتـعـاقـدون مع جـامـعـات في مـحـافـظـات أخـرى ، يكون السـؤال: هل يقـدرون على تنظيم الوقت ، أو بالأصح يجدونه حتى يوزع بين العاصمة وعواصم المحافظات؟

أشك في ذلك .. لأن مـدرسـاً في الثانوية نقل إلي شكوى مريره من طلاب جـامـعـة احـدى المحافظات من المحاضرات السَّفَري!!..

bagash321@maktoob.com

الأمم المتحدة وجـــامعة الـــدول العربية.. التآكل يتواصل من الداخل

عوض بن سعيد باقوير ❖

■ لعل أوجه الشبه بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ليس فقط زمنياً على إعتبار أن المنظمتين الأولى دولية والثانية اقليمية تم انشاؤهما عام ١٩٤٥م أي بعد الحرب العالمية وما صاحبها من نتائج كارثية على أوروبا والعالم بل هناك أوجه شبه أخرى تتمثل في عـدم الإلتـزام بتنفـيـذ القـرارات وأيضـاً الـتـرهل الإداري والمديونية والعجز المالي وهذه إشكالية كبيرة تواجه أقدم منظمتين في العالم .

والغريب إن وضعهما السياسي بل والقانوني يتآكل بشكل سـريع خـاصـة بـعـد تفـرد الولايات المـتـحـدة بالشؤون الدولية في أعقاب إنهيار الاتحاد السوفييتي الذي كـان يمثل القطب الثـانـي في الـعـالـم من حـيـث التوازن النسبي في معالجة قضايا العالم .

● ما الذي بقي من دور ؟

لعل العالم العربي اكثر إحباطاً من الأمم المتحدة ربما حتى قبل جامعة الدول العربية حيث إن المنظمة الدولية لها هياكل قانونية وسياسية هامة لعل في مقدمتها مجلس الأمن الدولي الذي تعد قراراته ملزمة حتى ولو بالقوة العسكرية كما حدث ابان إحتلال دولة الكويت وكم القـرارات الدوليـة التي طبـقـت ضـد الحكومـة السابقة في العراق بالقوة المسلحة تارة وبالمقاطعة الاقتصادية تارة أخرى ، فالإحباط العربي جاء بعد نكبة فلسطين مباشرة عام ١٩٤٨م. حيث قرار التقسيم والذي رفضه العرب وتوالت بعد ذلك الهزائم العربية والتي كانت أكبرها هزيمة ١٩٦٧م والتي قبل بعدها العرب قرارات دولية عديدة لعل أشـهرها قـرار رقم ٢٤٢ والذي يعـتـبـر الاراضي العـربيـة المحـتـلة عـام ١٩٦٧م تدخلاً في إطار الاحتلال الاسرائيلي المباشر وهناك القرار ١٨١ الخـاص بمعالجـة اللاجـئـين الذين فروا من ديارهم خلال حرب فلسطين ١٩٤٨م وحرب ١٩٦٧م وهناك القرار ٣٣٨ والقرار ١٩١ وغيرها من القـرارات التي بقـيت دون تنفـيـذ والسبب هو رفض إسرائيل للمذكرات التفسيرية لتلك القرارات وأيضاً بفضل المساندة اللامحدودة التي تحظى بها إسرائيل من قـبل الولايات المـتـحـدة وإسـتـخـدام الفـيـتـو في مناسبات عديدة مما أجهض كل المحاولات العربية داخل الجمعية العامة والتي تعد قراراتها غير ملزمة .

وجاءت الأحداث الكبرى في المنطقة في إطار الصراع العـربي – الاسـرائيلي مثل الغـزو الإسـرائيلي للبنان وقـصـف مـفـاعل تموز العـراقي والتنكيل الـيـومي بالشـعب الفلسطيني وإقامـة المسـتوطنات في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لتضفي مزيداً من المرارة من العرب تجاه الأمم المتحدة والتي لم تستطع تنفيذ أي من قراراتها التي تدخل في إطار الميثاق.

وقد عبرت العديد من الدول العربية عن خيبة أملها في موقف الأمم المتحدة من القضايا العربية خلال الأعوام الخمسين الماضية في مناسبات عديدة وهذا ما جعل دور المنظمة الدولية يتراجع بشكل كبير نظراً لتدخل واشنطن المباشر في قرارات مجلس الأمن ولعل حادثة الأمين العـام السـابق بطرس غـالـي والذي أدان من خـلال تقرير مـحـايد لبـعـثـة الامم المـتـحدة في لبنان إسـرائيل في إطار مـذبـحـة قـانـا الشـهـيـرة والتي راح ضحيتها العشرات من الأبرياء .. فماذا كانت النتيجة ؟ لقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً سياسية حتى تم استبعاده وعدم ترشيحه لولاية ثانية .

وقد كـانت تلك رسـالة سـيـاسـيـة قـوية لكل الامناء العامين وقد تجلى ذلك بشكل صريح في موقف الأمين العام الحالي كوفي عنان عندما أصرت واشنطن على شن الـحـرب على الـعـراق دون مـسـوغ قـانـوني ورغم إعتراضات عنان الا انه في النهاية لم يستطع فعل الكثير ونفذت الولايات المتحدة رغبتها ولم تكن هناك إدانة صريحة بل تصريحات على استحياء من قبيل إن شن الحرب على العراق ليست قانونية إذن الدور المعهود للمنظمة الدولية على ضوء الميثاق وهو حفظ الـسـلام والأمن الدوليين ظلا غـائبين حـيث الارادة السياسية الدولية لم تفلت من زمام القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة . والتي استخدمت المنظمة الدولية لتحقيق مصـالحـها الوطنية وهذا الامر ليس سرا بل كان علناً من خلال تصريحات لمسؤولين في الكونجـرس والذي وصل بهم الأمـر الـقـول بأن اي تعارض بين مـصـالح الولايات المتحدة والامم المتحدة يعني أن على المنظمة الدولية أن تبحث لها عن مكان آخر ، ولعل المساهمة الامريكية لعبت الدور الأهم في السيطرة على توجـهـات الأمم المـتـحـدة منذ إنشـائـهـا بدليل أن متأخرات الولايات المتحدة فاقت المليار دولار .

علاوة على ذلك تآكل دور الأمم المتحدة وبقي هامشياً نظراً لتداخل المصالح ولعل الوقفة الملفتة هو التحدي الفـرنسي – الألماني ضـد توجـهـات واشنطن نحـو الحرب فـقـد كان موقف باريس وبرلين حاسماً وهذا بالطبع لا يمثل الأمم المتحدة ككيان قانوني وسياسي بقـدر مـا هو تقـاطـع المصـالـح وإرتكأن الدولتين الاوروبيتين لمبادئ القانون الدولي والتذكير بالميثاق في بادرة نادرة حيث شـهـدت أروقـة مجلس الامن واحدة من أسخن الجلسات في التاريخ الحديث حتى وصل الأمر الى التراشق بالكلمات بين المسؤولين الامريكيين من جـانـب والمسـؤولين الفـرنسـيين والالمان من جـانـب آخـر .

● وماذا عن جامعة الدول العربية ؟

لعل الإحباط الشعبي في العالم العربي أكبر نظراً لما تمثله جـامـعـة الدول الـعـربـيـة من رمـز الـتـضـامن والتماسك العربي وهي كما يقال بيت العرب ولكن من خلال تحليل ومـتـابعة دقيقة لإنجازات جـامعة الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن فإن تلك الانجازات على صـعـيد القـرارات والبيانات قد جعلت إرشيف الجامعة مثقلاً بكم الورق والمستندات وهذه إشكالية تعطي مؤشراً على النهج السـيـاسي للدول العـربـيـة ، فجامعة الدول العربية في المحصلة النهائية إنعكاس للسياسات العربية . وقد أنعكست السياسيات العربية والمواقف الوطنية المتناقضة على هيبة ودور جـامـعـة الدول العربية مما جعلها أسيرة موقف هذه الدولة او تلك إضافة الى أن القضايا العربية الكبرى كانت مثار جـدل بل وإنشـقـاق ، ولعل خطوة الرئيس المـصـري السابق أنور السادات ومبادرته السلمية التي إنتهت بتوقيع معاهدة كامب ديفيد تعد مثالاً صارخاً على مواقف عربية إنفعالية مما قسم العرب الى معسكرين وخصومات لأكثر من عشر سنوات ١٩٧٩– ١٩٨٩م – حتى المصـالـحـة ورجـوع مـصـر الى جـامـعـة الدول العربية في القمة العربية في الدار البيضاء بالمغرب.

وتواصل تآكل دور جـامـعـة الدول الـعـربـيـة نظراً لأن الأمين العام مهمته الاساسية هي إرضاء كل الاطراف العربية ، الدول الصـغـيـرة قبل الكبيرة ويمكن تخيل الإعداد لقمة عربية كما يحدث الآن والجهد السياسي الذي يبذل للاتفاق أولاً على موعد للإجـتـمـاع وهذه المسألة قد يحسـمـهـا إجـتـمـاع وزراء الخـارجـيـة في القاهرة ، كما إن التوافق مشكلة أخرى حيث مسألة الاجـمـاع في إتخـاذ القـرارات ، فدولة عربية واحدة تستطيع نسف كل الجهد الجماعي .

إنها مـأساة السـيـاسـة العـربيـة ذات النهج التقليدي خلال الأعوام الخمسين الماضية رغم ما شهده العالم من تطورات هامة لعل في مقدمتها إتجاه الاوروبيين الى الوحدة السياسية والإقتصادية وها هو الاتحاد الاوروبي يضم الآن ٥٢ دولة وهناك دولاً أخـرى على طريق الإنضـمـام ، إنه درس كـبـيـر في الـتـضـحـيـة بالمصـالـح الضـيـقـة والإلـتـفـاف حـول المصـالـح الاستراتيجية حتى مشاريع اصلاح الجامعة لم تنجح حتى الآن نظراً للجدل حول مبادرات الاصلاح العربية السبع حول تطوير النظم والهياكل العربية ولم يكن يدور بخلد الدول العربية موضوع الاصلاحات حتى أطلقت الولايات المتحدة مشـروعـاً للإصـلاح يخص الشرق الاوسط الكبير وهنا بدأت التحركات وبدأت مشاريع الإصلاح في الظهور .

● مستقبل المنظمتين الى أين !!

وعلى ضـوء الهيمنة الامريكية على شؤون السياسة الدولية فإن مستقبل كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يبدو غـامـضـاً وإن كان الرأي العام العربي يتمنى ان يكون هناك إصلاحاً هيكلياً لجامعة الدول العربية في المقام الاول وايضاً للأمم المتحدة لأن هذه الاخيرة تبقى رغم ضآلة دورها رمزاً للمجتمع الدولي وأمـلاً للبـشـرية للخـروج من هذا المأزق السـيـاسي ، إن إعادة هيكلة الأمم المتحدة يعد على قدر كبير من الأهمية نظراً لإنعكاس ذلك على قضايا السلم والأمن في العالم رغم ان حدوث ذلك والخروج على المألوف يعد أمراً ليس سهلاً.

السـؤال المهم كيف سيكون مـوقف واشنطن من أي إصـلاح في الأمم المـتـحـدة خـاصـة إذا مـا تم توسيع أعضاء مجلس الأمن ؟، فإتجاه السياسة الامريكية ومسـألة محـاربة الإرهاب قد لا يعطي الفرصة للأمم المتحدة على المدى القريب للقيام بإصلاحات من شأنها الاضرار بمصالح الولايات المتحدة والسؤال: ما السبيل إلى اعادة الامور الى نصابها في المنظمتين ؟ والجواب: إرادة الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والإعلام الحر قد يصنع الفرق وهذه مسألة في غاية الاهمية ، المطلوب وثبة جماعية من الشعوب قبل الدول لإعادة الهيبة الى الشرعية والمواثيق والقانون الدولي حـتـى لا تتـحـول الأمم المـتـحـدة إلى إدارة سياسية يسيطر فيها الكبار على الصغار كما يحدث الآن على أكثر من صعيد أما جامعة الدول العربية فإن المفاجآت نحو الاصلاح والإرادة كما هي مفاجأة تأجيل قمة تونس الماضية .

كاتب عربي

الديموغرافيا الفلسطينية

ابراهيم المعلمي

● **بلغ عـــدد السكان في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠١م حوالي ٣,٣٣ مليون نسمة .. منهم ٢,٢٠ مليون في الضفة الغربية أي (٦٣,٧٪) و ١,١٠٢ مليون نسمة في قطاع غزة (٣٦,٣٪) ، بينما كان عدد السكان الإجمالي في العام ٢٠٠٠م ٣,١٨ مليون .. بمعنى أن الزيادة بلغت ١٥٢ ألف نسمة بنسبة ٤,٨ ٪ خلال عام واحد فقط ، وفقاً للإحصاءات والمصادر الفلسطينية.**

● والمجتمع الفلسطيني من المجتمعات الفتية حيث ترتفع فيه معدلات الخصوبة والإعالة ومتوسط أفراد العائلة مقارنة بالمعدلات الإقليمية والدولية .. ويشكل السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً ما نسبته ٤٧٪ من مجموع السكان بمعدل نمو طبيعي يصل إلى ٥,٦٪.

● **هذه الأرقام والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني في فلسطين تشكل عامل قلق حقيقي لدى الجانب الإسرائيلي ومراكز البحوث والأوساط اليهودية العنصرية المتمسكة بالتعاليم الصهيونية ومبادئ قيام الدولة العبرية على أساس العرق اليهودي ..**

● فهذا العامل الديموغرافي يأتي على رأس العـوامل المؤثرة في الصـراع الفلسطيني الإسـرائيلي على المسـتـوى القـريب والاستراتيجي البعيد .. ذلك أن هذا التزايد السكاني الفلسطيني يشكل في رؤى النخب الإسـرائيلية القنبلة أو الخطر الديموغـرافي الذي يخل بالتـوازن السكاني لصـالـح الفلسطينيين ويهدد مستقبل الدولة اليهودية بخطر الانقراض التدريجي .

● **من هنا يمكن أن نفهم خلفية الرؤية الإسرائيلية والسياسات التي تتبعها وتنصلها الدائم من اتفاقات السلام ومقررات الشرعية الدولية ورفضها المستمر للمفاوضات والتسويات السلمية التي تؤدي إلى الإقرار بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين ولو حتى بشكل جزئي إلى جانب حرصها على تشجيع الهجرة والاستيطان الإسرائيلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وسعيها الدائم إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها وضمها إلى المستوطنات تحت حجج ومبررات أمنية وسياسية .**

● لكن الواقع يؤكد أن كل هذه المحاولات لن تجدي وباعتراف إسرائيل ذاتها .. فالحقوق ستعود إلى أصحابها الحقيقية عاجلاً أم آجلاً .. وأحلام الدولة العنصرية وأوهام الاحتلال زائلة واسألوا التاريخ .

almalemi @ hotmail. com

لماذا لا نقول الحق..

حكومة باجمال لا تبيع الوهم ..

أحمد عبدربه علوي

● لا شك أن الحوار الصحفي الذي نشر في صحيفة ٢٦ سبتمبر الذي أدلى به الاخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء في عدد الصحيفة رقم ١١٤٥ لـ ٧ مايو ٢٠٠٤م كان حواراً هاماً – قيماً تحدث فيه الاخ رئيس الوزراء بحديث في غاية الأهمية عن مجمل الكثير من القضايا الهامة بما معناه حديث الساعه وليس من المبالغة في شيء القول ان الحوار الصحفي كان شاملاً وواضحاً ولامس موضوعات وإشكاليات وقضايا محددة هامة بلغة لا ينقصها الحزم ولا تؤثر عليها المزايدات أو المعلومات والبيانات المغلوطة .. بعيداً عن النفاق والزيف لا بد لنا أن نسجل حقيقة ونشهد شهادة حق إن الحوار الموضوعي الصريح الموضوعي قد أعجب به الكثير من المواطنين وأرتاح لما أوضحه الاخ رئيس الوزراء كمسئول أول عن الشأن العام ومصالح الناس .. لا أحد ينكر ان هناك قضايا هامه تمر بها البلاد مهام صعبة – ساسية تحدث عنها رئيس الحكومة بكل وضوح – استطاع تحملها بأقتدار من خلال خبرته وتجربته التي صقلتها المران الطويل وتمرسه بالعمل السياسي والنيابي فضلاً عن الاداري ومشروعاته المدروسة وخطواته الحكيمه وأفكاره السياسية السديدة لما فيها مصلحة الشعب والعمل على وضع حد لكل من يحاول تشويه الحقائق ونقد الحكومة نقداً غير بناء وغير موضوعي أو الموضوعي وفقط لمجرد الطعن في توجه خططها واثارة البلبله من قبل البعض الموتورين وبعض قادة الأحزاب التي عجزت احزابهم عن ممارسة مهام اختصاصاتها المبينه وقد سبق وان نبه رئيس الوزراء في أكثر من لقاء صحفي بأن جميع الآراء البناءة مهما يكن أصحابها مؤيدين او معارضين هي على العين والرأس منا جميعاً اما التهريج والمزايدة وكلام الترهات فأنه مرفوض من الجميع في هذا الوطن لأن الوطن في النهاية هو ملك لمواطنيه منذ القدم لحزب أو قبيلة أو جماعة او فرد مهما يكن موقفهم أو مواقفه ، والشيء الذي لا يمكن لنا أن ننكره هو ان رئيس الوزراء باجمال لديه شعور بالمسئولية نراه يعمل بكل تفان واخلاص على معالجة المشاكل والقضايا وهو في ذلك سيلجأ لكل الوسائل وكل القادرين على تقديم الحلول ومن واقع هذا الشعور نلاحظ الكثير من اللقاءات والإجتماعات يعقدها مع أصحاب الشأن والعلاقة من أجل بلورة الأفكار وإبداء الحلول لبعض القضايا العالقة .

ومن هنا كان حديثه لصحيفة ٢٦ سبتمبر صريحاً للغاية إستطاع ان يوضح فيه مجمل قضايا ومشكلات اليمن الإقتصادية والإجتماعية والسياسية طرحها بأمانه وكان واثقا من أنها ستجد عقولاً تعيها وسوف تحاول ان تساهم بنصيب في تذليلها والقضاء عليها بعد ان لمح وأشار من أن سلطة مجلس النواب (البرلمان) الذي يفترض أن يكون عوناً ومساعداً للحكومة ، وما تطرحه المعارضة حول الإصلاح السياسي أو الاقتصادي ليس جديداً لا تدري الحكومة ما الذي تريده المعارضة بالضبط واصفاً إياها بالنرجسية ليس لها تفكير وطني ولا عمق تاريخي مجرد إن وجدت (معارضة من أجل المعارضة) موضحاً: أمام اعضاء مجلس النواب بشجاعة وثقة بأن الحكومة لا تمتلك الحلول لكل شيء، ليست لديها العصا السحرية – التي يمكنها ان تقضي على المشكلات في طرفة عين ولكنها حكومة مسؤولة ومن واقع هذه المسئولية يتحدث مع كل من يستطيع تقديم يد العون لمعالجة هذه القـضـايا الموروثة المزمنة، الا ان هذه الدعـوة لم تجـد من البـعض التسامح الكافي فكانت الردود قاسية ومخيبة للآمال من قبل اعضاء مجلس النواب والمعارضة اليمنية، مما يدعونا جميعاً مجدداً للتأمل في كيفية مساعدة الحكومة في التركة الموروثة التي تعاقبت عليها الحكومات اليمنية في السابق كقضية حمل السلاح والثأر والفساد وسوء الادارة.. الخ، واذا كانت الحكومة متمثلة برئيسها تنقل همومها عبر تلك الحوارات والمقابلات الصحفية بين حين وآخر فهو من أجل ان تضع الحكومة فئات المجتمع على علم بما يجري ويدور في البلاد وعن ما يواجهه العباد ومطالبة كل فئات المجتمع في سعيها بتقديم الحلول ومساعدة الحكومة .

ان كل مواطن مطالب ان يتحمل المسئولية نحو وطنه لأن الوطن وطن الجميع لا ننكر إن باجمال قد إقتحم الكثير من أكوام القضايا المزمنه وعمل على معالجتها ولعل الاصلاح الاقتصادي الباهر أكبر دليل على ذلك بالاضافة الى قضية الحدود مع السعودية في ظل توجيهات راعي المسيرة التنموية والديمقراطية الوحدوي الاول المناضل علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله، لكن في مجتمعات بلادنا للأسف ان البـعض لا يرى الا نصف الكوب الفـارغ .. وهناك من يتصور ان ذكر الايجابيات نفاق وذكر السلبيات شـجـاعة، مع ان ميزان العدل له كفتان وكل إنسان له سلبيات وايجابيات وكل مؤسسة وكل مشروع وكذلك الحكومة لها سلبيات ولها إيجابيات ولم يقل أحداً حتى الحكومة نفسها انها بلغت الكمال ومع الإعتراف بوجود سلبيات من آثار مرحلة سابقة لا داع للحديث عنها الآن، وحتى مع وجود سلبيات في أعمال الحكومة الحالية فإن الكفة الأخرى من الميزان فيها إيجابيات وفيها أعمال لصالح الوطن ولصالح المواطنين والإنصاف يقتضي ان نحاسب الحكومة بميزان العدل ونضع السلبيات في كفة والايجابيات في كفة لنرى أيهما أثقل وزناً وأكثر أهمية ..

لقد عمل الاخ رئيس الوزراء على توضيح الكثير من الأمور ووضع النقاط فوق الحروف حتى لا تتسع دائرة البلبلة فيما يتعلق عن إجراءات الحكومة المتبعة ومن أجل إجهاض عمليات التعميم والتشكيك والاختلاف المتعمد من قبل البعض الذين ناشوا على هذه البلبلة الجوفاء، كما تمكن الأخ باجمال بكل شجاعة في طرح الآراء وتشخيص المشاكل والقضايا بكل وضوح وبدون مجاملة إنطلاقاً من ان مصلحة الوطن ككل يجب أن تعلو مصالح الحزب او القبيلة أو الجماعة أو الطبقة ومن باب اولى عدم المصالح الشخصية او السياسية الحزبيه التي كثيراً ما تلبس لباس المصلحة العامه ولكن الله أعلم بالنوايا والدوافع غير السليمة حيث في المحن والمواقف الصعبة التي تبتلى بها الشعوب فان وحدة الشعب تظل هدفاً قومياً يجب أن نحرص عليه وندعمه ونحميه من دعاة الضلال، وشيء جيد أن الاخ رئيس الوزراء تصدى بموضوعيته وبنظرة عملية سياسية مستنيرة رشيدة ثاقبة من توضيح كل الملابسات عن الكثير من القضايا وبتوضيحها للرأي العام حتى يكونوا في الصورة عما يجري في البلاد ولا يخالجنا اي شك من أن شخصية الاخ رئيس الوزراء المجرب سوف تلعب دوراً أساسياً في حركة العمل الحكومي، فهو بإخلاصه لوطنه وفهمه العميق لمشاكله وطرق حلها كفيل بأن يوجد التناسق الكامل بين الوزراء وقيادتهم للعمل بروح الفريق دون حساسيات او خلافات وهذا ما لمسناه منه، أضف الى ذلك انه أكثر سماحة وأوسع صدراً وأكثر حباً للنقاش والحوار والإستماع الى آراء الآخرين مما يتصور الناس كافة .

وفي حديثه الذي أجراه مع صحيفة ٢٦ سبتمبر كان واضحاً صريحاً يتحدث حديث الرجل الفاهم السياسي الواثق بنفسه المعتمد بقدرته المؤمن بمسيرة الحكومة وضرورة أن تكون علاقاتها علاقة وطيدة الأركان راسخة البنيان لا لبس فيها ولا غموض قائمة على الثقة والمحبة والاحترام المتبادل بين المواطن والحكومة وهذا ما هو حاصل حالياً.

وضح النهار ٢٠٠٥م

إبراهيم بن عبدالله المعمري

حينما اعلنت خارطة الطريق بكل تفاصيلها لم يصاحبها أي تفاؤل ، لكن الرئيس الامريكي بوش أعلن حينها عن موعد محدد لقيام الدولة الفلسطينية وهو عام ٢٠٠٥م ، هذا التحديد جعل المتمسكين بالقشة من الغرق يتفاءلون.

مضت الأيام .. ومضت السنوات .. وقبل يومين فقط شكك بوش في الموعد المحدد لقيام الدولة الفلسطينية في تصريحات رحبت بها إسرائيل وانتقدها الفلسطينيون ، بين الترحيب والإنتقاد لا يبدو أن موعد ٢٠٠٥م سوف يتحقق ولا يبدو أن الخارطة ستؤدي الى السلام المنشود قبل هذا الموعد .. هذه الخارطة كانت منذ بدايتها تفتقر الى الإرادة التي سوف تنفذها، فمجرد طرح مبادرات السلام على الورق ليس كافياً إذا لم تصاحبها قوة هائلة لفرضها على الواقع وتخليص العالم من برميل بارود يهدد الشرق الأوسط بالإنفجار كل ساعة وكل يوم وكل سنة .

نحن اليوم نقترب من منتصف عام ٢٠٠٤م ومضت ثلاث سنوات من طرح خارطة الطريق التي أهم بنودها قيام الدولة الفلسطينية عند ٢٠٠٥ م لكن الذي حدث ان الخارطة نفسها تلفظ أنفاسها الأخيرة في غرفة العناية المركزة .. وبالطبع لا يوجد من هو مهتم بإنقاذها من جديد حتى أولئك الذين طرحوها ..

فما الذي يحدث .. هل يتم طرح المبادرات لتهدئة مرحلة .. مثل قرص الاسبرين .. سرعان ما يعود الصداع بعدما ينتهي مفعول القرص . لننتظر ..

رأيه بالكاريكاتير

alradhi2@hotmail.com

الرضي